

وقفه تاريخية نقدية عربية مع مقولة

اسلوب الانتاج الاسيوي

د. نجاح محمد

جامعة دمشق

١ - مقدمة :

الارض ، سواء كأداة عمل أو كوسيلة انتاج ، هي من أقدم القوى الانتاجية ومن أكثرها أهمية على الإطلاق . انها لا تكون أساس الاقتصاد فحسب بل هي ضرورة الحياة الانسانية وشرط وجودها ، وبالتالي فإن من يملكها قادر على التصرف بهذا الاقتصاد وهذه الحياة . من هنا أت أهمية طابع وشكل ملكيتها على مختلف بنى المجتمع الانساني في مراحلها التاريخية المتطورة ، والذين لا يمكن أن ينفصلا عن طابع وشكل ملكية وسائل الانتاج عموما في هذا المجتمع أو ذاك ، أو بتعبير آخر لا يمكن أن ينفصلا عن طابع وشكل علاقات الانتاج المهيمنة في هذه المرحلة أو تلك . فقد يكون طابعها خاصا ذا شكل عبودي أو اقطاعي أو رأسمالي، وقد يكون اجتماعيا عاما ذا شكل مشاعي أو اشتراكي أو شيوعي ، وفي كل الحالات هذه أو غيرها ، مما تفرضه الخصوصية القومية ، فإن الخاص للموس للواقع الاجتماعي هو الأساس والمنطلق في تحديد الطابع والشكل معا .

صحيح أن أهمية ملكية الارض هذه قد أجمع عليها كل الباحثين ، لكن مؤيدي مقولة « اسلوب الانتاج الاسيوي » هم من أشدهم تركيزا وتأكيذا عليها . ونظرا لميل الكثيرين منهم ، وخاصة في أوساط العداء والتنكر لكل معطيات الحضارة العربية ، لادراج واقعنا الاجتماعي العربي، في قديمه ووسيطه ، تحت مظلة مقولتهم هذه ، ونظرا لما لهذا الادراج من خطورة على هوية تراثنا وتاريخنا القومي العربي ومن تزيف لحقائقه ولحقائق حضارة أمتنا العربية فإننا رأينا أن نبحث في هذه المقولة ، التي هي في أساسها شكل من أشكال ملكية الدولة للارض ، وذلك لنعرف مصداقيتها التاريخية ، أو بتعبير

« ملكية الارض واثرا في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق ندوة ، ٢٨ - ٣٠ / ١١ / ١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ ، حزيران ١٩٩٠ .

آخر لنعرف مدى انطباقها على قوانين التطور التاريخي ، من جهة ، وعلى معطيات واقعنا الاجتماعي العربي في جزء عينة من مكانه وزمانه ، وبالتحديد في الواقع الاجتماعي العربي القديم لسورية وبلاد الرافدين ، من جهة أخرى .

٢ - « أسلوب الانتاج الآسيوي » ووقفه نقدية نظرية :

بعض الباحثين رأى في « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، كما رأى فيه ماركس ، مرحلة انتقالية من المشاعة البدائية الى العبودية ، أي من مرحلة المجتمع اللاتبقي الى مرحلة المجتمع الطبقي ، واقترح تسميته بأسلوب الانتاج « الاستبدادي - الزراعي - المشاعي » (١) ، أو « المشاعي القروي » (٢) ، والبعض أكد على تميزه بالشكل القبالي للاستغلال والذي هو « وحدة عضوية غير متميزة لعناصر من العبودية والاقطاع والعمل الاجير » (٣) أو « أجنة الرأسمالية » (٤) . وآخرون اعتبروا أن مفتاح هذا الأسلوب هو « العبودية المعممة » (٥) التي تواجدت ، برأيهم في أوروبا القديمة جدا أيضا (٦) ، المهم أن غالبية مؤيديه قد اتفقوا على معطياته الأساسية الآتية :

١ - وجود النظام المائي القائم على الري الاصطناعي وما يترتب عليه من نتائج أهمها :

أ - وجود الدولة المركزية القادرة ، وحدها ، على التنظيم وعلى التعبئة الواسعة للجماهير من أجل القيام بكل ما يتعلق بأعمال الري وضبط مياه الانهار وحماية المزروعات وبناء المنشآت وغيرها من الاشغال العامة .

ب - غياب الملكية الخاصة للأرض التي تصبح ملكا للدولة لتستطيع القيام بمهمتها الاقتصادية المذكورة الموكولة اليها . وهذه الدولة هي التي تقوم بتوزيعها على الفلاحين على شكل حيازات مقابل حصولها على الربح وعلى الالتزام بالخدمة العسكرية وقت الحاجة والطلب . هذا يقود الى اندماج صفة الدولة كمالكة مع وظيفتها كحاكمة والى اندماج الربح بالضريبة . كل هذا ، بالإضافة الى الصفة الدينية للدولة أيضا ، يبرر سلطتها غير المحدودة ويفسر بالتالي ، صفتها الاستبدادية المتمثلة بممارستها للقهر السياسي والاقتصادي اتجاها كافة رعاياها .

ج - وجود المشاعات القروية أو الزراعية ذات الاقتصاد الطبيعي الراكد والمغلق .

٢ - وجود علاقات انتاج مشاعية وطبقية دون أن يكون لاحداها موقع الحسم والهيمنة .

٣ - اتصاف تطور المجتمع بالبطء الذي يكاد يصل الى حد الثبات والركود

الاقتصادي المتمثل بضحالة في الانتاج البضائي ، واتصافه بالتخلف الذي يبقيه في مستوى البربرية ، أي دون مستوى التحضر والمدنية .

ان وجود هذه المعطيات ، كوحدة متكاملة ، في مجتمع انساني ما يعني خضوعه لهيمنة « أسلوب الانتاج الآسيوي » فيه . والآن وقبل أن نناقش ادعاء هيمنته في المجتمع العربي القديم نرى ان نقف قليلا عند مصداقيته من الناحية النظرية .

كما وان تأييد هذه المقولة ، سواء في الوطن العربي أو خارجه ، لم ينحصر ضمن صفوف الماركسية اللينينية ، وانما تجاوزها ليشمل كثيرا من الباحثين من مدارس أخرى فكرية مختلفة ، فذلك الامر بالنسبة لرفضها . ونحن لسنا بصدد اختلاف منطلقات وتوجهات معارضيها ، وانما بصدد نقاط اعتراضهم الاساسية عليها (٧) . واننا اذ نستعرض هذه النقاط باختصار شديد فاننا نضيف الكثير مما نراه جوهريا وهاما في وقفتنا النقدية لهذه المقولة :

١ - أولى نقاط النقد الموجهة الى مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » هي انطلاقها من نظرة مركزية أوروبية متعصبة بعيدة عن الروح العلمية والموضوعية ، تجسدت في رؤيتها للشرق أو لآسيا كموطن دائم للتخلف والركود والعبودية والاستبداد والبربرية (٨) . ان هذه النظرة هي نفسها التي انطلق منها ايديولوجيو الدول الاستعمارية الغربية في محاولتهم لتبرير فعلهم الاستعماري للشرق ، لقد كان ، كما يزعمون ، بهدف « انجاز رسالة الغرب الحضارية في هذا الشرق المتخلف » .

وهنا نرى من المفيد التذكر بأن الاصول التاريخية لهذه المقولة تعود الى فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر (٩) ، أي فترة تصاعد نمو الرأسمالية التجارية الغربية ، بزعماء البرتغال واسبانيا ثم انكلترا وفرنسا خاصة ، وانهزام الرأسمالية التجارية الشرقية تماما بزعماء العرب . لقد خدمت هذه المقولة فعلا كاحدى الصيغ التي لجأت اليها الدول الغربية في ظل هيمنة رأسماليتها التجارية لتبرير فظائعها وجرائمها أمام شعوبها والتي ارتكبتها بكل قسوة ضد العرب وضد دول وشعوب الشرق عموما « المتخلف المستبد البربري » حسب ادعائها .

٢ - تناقضها مع مبادئ الماركسية - اللينينية في أمور ثلاثة جوهرية : الامر الاول هو تناقض مضمونها الجغرافي والفلكي الذي تقوم عليه بمختلف تسمياتها ، « أسلوب الانتاج الآسيوي » أو « الاستبداد أو الاقطاع الشرقي » أو « المجتمع الآسيوي » أو غيرها ، مع قانون العلاقة الديالكتيكية ما بين العام المجرى والخاص الملموس . فكما أنه لا يمكن الحديث ، ولا بأية صيغة كانت ، عن وجود واقع اجتماعي « آسيوي » أو « شرقي » خاص واحد ، فكذلك لا يمكن الحديث ، ولا بأية صيغة كانت ، عن عام

شامل لهذا الواقع ، اذ « بموجب تغير الظروف التاريخية (أي الخاص) يتغير شكل ظهور القوانين العامة ومتطلباتها (١٠) » (أي العام) . والامر الثاني هو أن الركود والثبات في تطور « المجتمعات الآسيوية » ، تبعاً للمقولة ، يتناقض مع قانون التطور المستمر والمتجدد والصاعد للمجتمعات الانسانية ، انه يتناقض مع دياكتيك التاريخ . والامر الثالث هو تناقض مضمون « الدولة الآسيوية » أو « الشرقية » ، التي تتحدث عنها المقولة كطبقة فوق كل الطبقات ، مع المضمون الطبقي للدولة في المنظور الماركسي - اللينيني ، والذي يؤكد على أنه لا يمكن لاية دولة أن تكون الا مؤسسة فوقية تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المهيمنة في هذا المجتمع أو ذاك وفي هذه المرحلة أو تلك (١١) .

٣ - عدم انسجامها مع المعطيات الجديدة الحالية للمكتشفات الاثرية والتاريخية والتي كانت معدومة في فترة انتشارها الاولى ، وخاصة ما تعلق منها بالواقع العربي القديم . والحقيقة أنها لم تكن لتنسجم حتى مع المعطيات التاريخية القديمة المعروفة آنذاك والمتعلقة بهذا الواقع وبكثير من مجتمعات آسيا أو الشرق . قد يكون انسجامها الكامل والوحيد مع الواقع الاجتماعي الهندي الذي كان الخاص للموس المنطلق الاساسي لواضعيها . لقد درسه ثم عمموا مقولتهم عنه على الواقع الخاص لكل المجتمعات الشرقية الآسيوية ، فكان الخرق الصارخ لقانون العلاقة ما بين العام والخاص وكان الخطأ الفادح (١٢) . مثالنا الذي نورد للبرهان على هذا الخرق والخطأ هو الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، اذ أن دراسة هذا الواقع الخاص للموس تعطينا التقويم الصائب لدى صحة انسجام معطياته مع المعطيات المذكورة لـ «أسلوب الانتاج الآسيوي» وبالتالي ، التقويم الصائب لدى الصحة العلمية والتاريخية لهذه المقولة التي اعتبرها أصحابها كاحدى مقولات العام « الآسيوي أو الشرقي » الاكثر أهمية .

٣ - الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ونفي

« أسلوب الانتاج الآسيوي » :

في الحقيقة لم يتعامل معظم الباحثين ، من عرب وأجانب ، مع الواقع الاجتماعي العربي القديم عموماً كخاص قومي مستقل ، وانما كجزء من واقع « آسيا » ومن « واقع الاقوام ما قبل الرأسمالية » أو كجزء من واقع « الشرق » ، سواء بمضمونه الجغرافي الواسع أو الضيق كالشرق الأدنى والشرق الأوسط . ولم يتفقوا حول تحديد الهوية التشكيلية لواقع هذا « الشرق الآسيوي » ، ولهذه الاقوام ، وبالتالي لواقع العرب الاجتماعي القديم . فطرف اعتمد مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » معتبراً اياها

تجسيدا لها . وطرف آخر اعتمد المقولة الماركسية المعروفة حول «اللوحة الخماسية»، معتبرا اياها صيغة شاملة لحركة تطور عموم البشرية ، وبناء عليه رأى فيها تفسيراً لحركة تطور الواقع الاجتماعي العربي بشكل عام .

الحديث عن هذا الواقع في كليته او في جزئياته يعني الحديث عن اساليب الانتاج المهيمنة عليه بعنصرها الرئيسيين : القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . فالعلاقات هي التي تعطي التحديد النوعي لاسلوب الانتاج ، وبالتالي ، للتشكيلة او للمرحلة التاريخية ومن هنا اتى اعتبار القاعدة التحتية الاساس في تطور التاريخ ، الا أن القوى المنتجة هي التي تحدد هذه العلاقة ، ومن هنا اتى دورها الفاعل المؤثر في الواقع الاجتماعي ، مما يبرر ضرورة بدء الحديث بها . ولكن قبل المباشرة بهذه البداية نرى أن نذكر ببعض الحقائق العلمية التاريخية الاساسية العامة .

١ - حقائق تاريخية اساسية عامة :

أ - ان قانون ملائمة علاقات الانتاج لطابع ومستوى تطور قوى الانتاج يعمل كمنحى تاريخي ضروري ، فقوى الانتاج تتطور عند وجود علاقات الانتاج الملائمة ، وعلاقات الانتاج تتطور عند وجود تناقضات معينة بينها وبين قوى الانتاج ، « وأن شكل علاقات الانتاج لا يتغير الى شكل جديد ما دام يساعد على تطوير القوى المنتجة ، تماما كثياب الطفل التي تبقى ملائمة له الى أن ينمو الى حد تصبح معه ضيقة عليه » (١٢) .

ب - ان تطور قوى الانتاج يحدث عموما بشكل مستمر بينما يكون تغير علاقات الانتاج ذا طابع متقطع .

ج - التقدم التكنيكي هو أساس تطور القوى المنتجة . وهنا لا بد من التأكيد على أن قيمة هذا التقدم قيمة نسبية مرتبطة بطبيعة المرحلة التاريخية التي تتواجد فيها هذه القوى أو تلك ، مما يعني أن تقويم مقدار التقدم التكنيكي في هذا العصر أو ذاك لا يقاس بمنطق عصرنا الحالي وانما بمنطق العصر الذي وجد فيه . بناء عليه فان قيمة التقدم التكنيكي للادوات الحجرية ثم البرونزية ثم الحديدية في كل من العصر الحجري وعصر البرونز وعصر الحديد لا تقل أبدا عن القيمة المعطاة للتقدم التكنيكي الآلي في عصرنا . ومن الممكن اعتبار اختراع العجلة والادوات الحديدية وطواحين الماء وانوال النسيج من قبل العرب القدماء ، مثلاً ، بمثابة ثورات صناعية في العصور القديمة ولا تقل قيمتها وأهميتها أبدا عن قيمة وأهمية الثورة الصناعية الآلية في العصور الحديثة والمعاصرة .

د - ان تطور القوى المنتجة يتضمن أيضا تطور الانسان ، أي تحسين خبرته ومعرفته وثقافته .

هـ - أن التطور الهائل الذي حققته أدوات العمل ، بدءاً بأبسط فأس حجري وانتهاءً بالآلة الميكانيكية الحديثة المعقدة ، يقوم حسب المنظور المادي للتاريخ من ناحيتين : كمية ونوعية ، فعندما نقرر أن القوى المنتجة ذات تطور مرتفع أو منخفض فإننا بهذا نعطي وصفاً كمياً لوضعها ونقارن بين مستويات تطورها . أما الوصف النوعي لهذه القوى فيحدد بطريقة تشغيل أدوات العمل وطريقة استخدامها ، فيكون هناك أدوات ذات طابع خاص وأخرى ذات طابع اجتماعي (١٤) . وكما أن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى التنافس والصراع هي الشكل المناسب للقوى المنتجة ذات الطابع الخاص فإن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى المساعدة والتعاون هي الشكل المناسب للقوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي .

و - أن تطور الإنتاج يعني خلق إنتاج جديد أكثر اتساعاً ، أي زيادة حجم الإنتاج وأدوات وسبل العمل الأخرى ، وتحسين تكنولوجيا الإنتاج ، وتحسين الخبرة والمعلومات المتعلقة بالعمل ، وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي ، وتغيير علاقات الإنتاج (١٥) . والتطوير يضم عنصرين : التواصل وظهور الجديد .

وفي ضوء هذه الحقائق العامة والمجردة الشاملة نعود لندرس ونقوم الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، والبداية ، كما قلنا ، ستكون حول القوى المنتجة في هذا الواقع .

٢ - القوى المنتجة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين :

مرت آلاف السنين على ممارسة العرب القدماء فيما قبل التاريخ ، أي قبل فترة سومر ، للصيد والزراعة وتدجين الحيوان والتجارة والحرف ، فكان أن ازدادت خبرتهم ومعرفتهم ، وتطورت ، بالتالي ، أدوات إنتاجهم من العصر الحجري إلى عصر البرونز ثم إلى عصر الحديد ، وكان أن تحولت هذه الأدوات من طابعها الفردي ذي الاستخدام الجماعي ، في ظل هيمنة المشاعة البدائية حيث انتفاء وجود الملكية الخاصة وحيث ظروف الحياة القاسية المرعبة حثمت التحرك والعمل كجماعة ، إلى طابعها الفردي ذي الاستخدام الخاص (١٦) ، وذلك بعد فترة من هذا التطور ، فظهرت مع تحولها هذه علاقات الملكية الخاصة ، مما أدى ، بالنتيجة إلى انتقال العرب القدماء من مرحلة الوجود المشاعي البدائي إلى مرحلة الوجود والتمايز الطبقي .

استمرت حركة التاريخ التصاعدية واستمر معها تحسين مستوى القوى الانتاجية ، وتطور تقسيم العمل ، فازدهرت الزراعة والصناعة الحرفية ، وازداد الفائض الانتاجي وتوسعت حركة التجارة داخلياً وخارجياً ، وظهرت الحاجة إلى

تسجيل الحسابات والعقود والاتفاقات، فظهر معها أحد الأسباب الهامة لاختراع الكتابة فكانت الكتابة ومعها عرب سومر وبداية العصور التاريخية العربية القديمة في الالف الرابع قبل الميلاد ، والتي امتدت حتى ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي، وشملت كمحتوى بشري كل الاقوام العربية التي دعيت « زيفاً وخدعة » بالاقوام السامية(١٧) والتي ساهمت في صنع التاريخ العربي القديم سواء في مشرق الوطن العربي أم مغربه، بدءاً من عرب سومر(١٨) ، ومروراً بالعرب الاكاديين والبابليين والآشوريين والفينيقيين والآراميين والمصريين والبربر(١٩) ، وانتهاء بعرب شبه الجزيرة العربية .

نستطيع معرفة مستوى تطور القوى المنتجة في الواقع الاجتماعي لهؤلاء العرب القدماء من خلال دراسة ما اكتشفته الآثار من أدوات انتاج ، أولا ، ومن خلال دراسة المستوى الذي وصل اليه النشاط العربي الانتاجي الحضاري ، المادي والروحي، ثانياً، والذي لا يمكن له الا أن يعكس درجة تطور هذه الادوات التي « تخدم كناقل مباشر لتأثير الانسان على الطبيعة » ، والتي تحدد بالشئ ذاته القوة الانتاجية لعمله «(٢٠) . هذا وان الحجر والبرونز والحديد والمعادن النادرة ، وغيرها من المواد التي تركت بصماتها الهامة على صناعة أدوات الانتاج ، يمكن أن تخدم جميعها كمعيار لتطور الانتاج . وان نسبة استخدام الحديد، بالنسبة لعصورنا القديمة التي يتناولها البحث هي معيار تقويم مستوى هذا التطور . وما يهمنا بالطبع في دراستنا هذه هو مستوى تطور القوى المنتجة عند العرب القدماء في سورية وبلاد الرافدين .

كما استخدم هؤلاء العرب ، منذ دولة سومر وحتى دولة الاسلام ، النحاس والقصدير والبرونز في صنع أدوات انتاجهم فقد استخدموا الحديد والذهب والفضة والعاج الخ ... أيضاً . يقول ديورانت أن السومريين كانوا من «حين الى آخر يصنعون من الحديد آلات كبيرة ويصنعون الدقيق من الادوات ، كالابر والمثاقب ، من العاج والعظم «(٢١) . ولقد وجدت في الآثار السومرية « كميات كبيرة من الذهب والفضة بينها ما هو حلي ومنها ما هو أوان وأسلحة وزخارف ، بل ان منها ما هو عدد وآلات «(٢٢) . هذا المستوى المتطور لادوات الانتاج عند عرب سومر استمر في التحسن أكثر فأكثر عند العرب القدماء اللاحقين ، بحيث لم يأت عام ٧٠٠ ق.م أو حواليه الا وأصبح الحديد المعدن الاساسي في الصناعة والتسليح(٢٣) . ولم يكن اختراع العجلة والانوال النسيجية وطواحين الماء والسفن وكثير من الادوات الهندسية والحرفية ، والتي أصبحت تصنع في معظمها من الحديد، الا بعض أهم اختراعات أدوات الانتاج عند العرب القدماء . ومما عكس تطور هذه الادوات واستخدامها الواسع ذلك المستوى العالي من النشاط الانتاجي العربي القديم ، سواء من حيث الفعالية الانتاجية أو من حيث التنظيم . نستطيع أن نلمس هذا المستوى من خلال خمسة دلائل رئيسة هامة :

آ - مستوى التطور والتنظيم الكبير الذي وصلت اليه الصناعة والحرفة ، كصناعة النسيج وأدوات المنزل وأثاثه ، وصناعة الخزف والزجاج والآجر ، وصهر المعادن وخططها ولحامها وصلقلها وطرقها وترميمها ، وصناعة مواد البناء ، وصناعة العجلات والرافعات والمناشير والمثاقب والآنوال والهراسات والأسلحة والقوارب والسفن والجلود الخ . . . لقد كثرت هذه الصناعات والحرف وانتشرت الورشات فانتشر معها العمل الاجير (٢٤) . وازداد العمال والصناع فنظموا أنفسهم في نقابات منذ دولة حمورابي البابلية في الالف الثاني قبل الميلاد (٢٥) . وان قوانين هذا الملك ، أي حمورابي ، اذ تحدد شروط الصناعات وأجور الصناع والعاملين فيها والعقوبات التي من شأنها حمايتها واتقانها ، فانها تعكس المستوى المتطور الذي وصلت اليه الصناعة العربية القديمة في ظل هذه الدولة ، وكذلك بالنسبة للعمل الاجير فيها (٢٦) .

ب - التطور الرفيع المذهل الذي وصل اليه نظام الري والزراعة في سورية وبلاد الرافدين وهو تطور معروف ولا داعي للمثلة عليه .

ج - التطور العالي في ميداني الزراعة والصناعة يعني تطوراً لأدوات الإنتاج ، أولاً ، ويعني ازدياداً في الفعالية الانتاجية وفي الفائض الانتاجي ، ثانياً ، مما يستتبع ، بالضرورة ، تطوراً عالياً في النشاط التجاري ، ثالثاً . وفي الحقيقة كان العرب القدماء في سورية وبلاد الرافدين هم أول الشعوب التي عرفت هذا النشاط ، وقد وسعوه وطوروه واستطاعوا أن يحافظوا على هيمنتهم عليه على المستوى العالمي منذ ذلك الحين ، أي منذ آلاف السنين قبل الميلاد وحتى بداية عصورنا الحديثة في القرن الخامس عشر ، ولنا عودة للحديث عن هذا النشاط ثانية لأهميته .

د - وجود القوانين النازمة لمختلف أشكال وصيغ المعاملات الاقتصادية ولأمور التنظيم النقابي أو غيره ، مما يعكس مستوى تطور هذه المعاملات ، من جهة ، ومستوى تطور أدواتها ، من جهة أخرى . فكما عالجت قوانين حمورابي في الالف الثاني قبل الميلاد ، على سبيل المثال ، الأمور المتعلقة بالزراعات وبالصناعات واتقانها وأجورها ، كما قلنا سابقاً ، فقد عالجت الأمور المتعلقة بالتجارة ، من بيع وشراء وعقود واتفاقات والأمور المتعلقة بالديون والرهنون والأجور والملكية والخلافات والعقوبات الاقتصادية الخ . . . (٢٧) .

هـ - التطور الملموس لكثير من العلوم ، وخاصة الفلك والرياضيات والكيمياء والهندسة . هذا بالإضافة الى تطور الفنون من موسيقى ونحت وغيرها والى تطور البناء . يكفي أن نذكر بالحدائق المعلقة وبالقصور والمعابد والحصون والجسور والأسوار الخ . .

ان النتيجة العامة التي نخرج بها من استيعابنا لهذه الدلائل هي وجود قوى منتجة عربية قديمة في الواقع الاجتماعي في سورية وبلاد الرافدين ذات مستوى متطور عال وفعالية انتاجية كبيرة ، ايضا نسيا ، اي حسب معطيات العصور التاريخية القديمة وبالمقارنة بينها وبين القوى المنتجة الاخرى خارج بلدان الوطن العربي القديم . ولقد شهد هذا الواقع كما يقول أحد الباحثين الغربيين المعاصرين : « ثورات حقيقية : تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية هي التي جعلت منه قطبا لتطور اقتصادي اجتماعي هام ، وكان ، في غالب الحالات ، وهو السباق في مجال التطور » (٢٨) .

اما بالنسبة لطبيعة القوى المنتجة العربية في الواقع الاجتماعي القديم في سورية وبلاد الرافدين فقد كانت في غالبيتها ذات طابع فردي خاص ، سواء ما تعلق منها بأدوات الانتاج الزراعية او الصناعية او الحرفية ، وكانت في قليلها ذات طابع اجتماعي ، كطواحين الماء والسفن والارض ، التي هي موضوع واداة انتاج في آن واحد ، والرافعات وجميع أدوات الري من سدود وقنوات وغيرها .

٣ - علاقات الانتاج أو الملكية العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين :

إذا كان تواجد القوى المنتجة ذات الطابع الفردي والاستخدام الخاص يفسر تواجد علاقات الملكية الخاصة في الواقع الاجتماعي العربي القديم فان وجود القوى المنتجة ذات الطابع الاجتماعي يفسر تواجد الملكية العامة فيه . لقد عرف هذا الواقع ، اذن ، نوعين من علاقات الملكية : الخاصة والعامة .

بالنسبة للملكية الخاصة ، دلت المكتشفات الاثرية الحديثة على وجودها وعلى نطاق واسع في مختلف أنحاء الوطن العربي القديم ، سواء عند البدو أو عند الحضر وبمختلف المستويات ، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . وان في قيام قوانين أوركا جينا السومرية وقوانين حمورابي البابلية والقوانين الآشورية وغيرها باقرار الاجراءات والعقوبات الكفيلة بحماية هذه الملكية الخاصة وتحسينها وتطويرها دليلا ناطقا على دورها الهام في الواقع العربي آنذاك (٢٩) .

وضحت هذه القوانين وغيرها من المكتشفات الاثرية الحديثة أن حق الملكية عند العرب القدماء بشكل عام وعند عرب سورية وبلاد الرافدين بشكل خاص كان حقا مقرا ومحترما ، وأنهم عرفوا الملكية الخاصة بنوعها المنقولة وغير المنقولة (٣٠) . ولقد انتشرت ملكية الارض الخاصة وعلى نطاق كبير في جميع أنحاء الوطن العربي القديم ، وكانت من اصول مختلفة منها الشراء ، ومنها الوراثة ، ومنها السلطوية ، ومنها ما كان أصله هبة من رؤساء المعابد أو الملوك الذين كانوا يقطعون الارض من أملاكهم الخاصة أو من أملاك الدولة أو من أملاك المعابد ، الوقف ، لمن يشاؤون من الناس . وهذا النوع من الاقطاع

التمليكي المطلق كان معروفاً عند جميع ملوك العرب القدماء . وقد أكدت قوانين حمورابي ، على سبيل المثال ، هذا النوع من الاقطاع المطلق ، كما أكدت وجود الملكية الخاصة في شتى حدودها الكبرى والمتوسطة والصغرى عند عرب بابل (٢١) .

لم يكن وجود الملكية الخاصة في مجال الانتاج الحرفي والصناعي والتجاري بأقل منه في مجال الانتاج الزراعي ، فكثرت الورش الصناعية والحرفية الخاصة وازدادت المشاريع التجارية الحرة .

أما بالنسبة لأشكال الملكية التي هيمنت على الواقع الاجتماعي القديم في سورية وبلاد الرافدين فإننا سنراها من خلال معرفتنا لمواطن الخصوصية في هذا الواقع عبر دراستنا لمواطن الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم ككل .

٤ - الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم ونفي « أسلوب الانتاج الآسيوي » :

أول عوامل هذه الخصوصية هو العامل التاريخي المتمثل بالقدم ، القدم في وجود التجمعات البشرية ، القدم في المدينة والحضارة العربية التي هي أقدم المدنات والحضارات والاساس لها جميعاً (٢٢) . هذا القدم كان يعني ، من جملة ما يعني ، النمو المتواصل للتجربة والخبرة والتراكم المستمر للمعرفة وتطوير الواقع المادي ، الطبيعي والاجتماعي معاً ، وازدياد الوعي . هذا القدم كان يعني ، بالنهاية ، التحول النوعي والسبق الحضاري التاريخي ، وبالتالي ، السبق في تطور قوى الانتاج العربية بعنصرها البشري والاداتي ، أي تطور العرب وتطور أدوات انتاجهم . فكانوا الاسبق في معرفة الزراعة وفي تنظيمها وتنظيم شؤون الري ، وكانوا الاسبقين في معرفة الحرف والصناعة والتجارة ، وكانوا الاسبق ، بالتالي ، في معرفة الملكية الخاصة والتقسيم الطبقي ومعرفة الدولة وما تبعها من مؤسسات حكومية وقانونية وشعبية ، وكانوا الاسبق في معرفة تقسيم العمل وتنظيمه وتطوير الانتاج كماً ونوعاً ، وكانوا الاسبق في معرفة العمل الاجير والصراعات والنقابات والثورات الجماهيرية الخ ...

العامل الثاني في الخصوصية العربية يتعلق بالوضع الجغرافي للوطن العربي ، هذا الوضع الذي كان وما يزال له أكبر التأثير على الواقع العربي الاجتماعي . تجسد ذلك ، بشكل رئيسي ، في ثلاثة معطيات هامة : اولها هو التنوع في البيئة ، حيث يحتوي على البيئة الجبلية والساحلية والصحراوية والسهلية ، مما يفسر ، على سبيل المثال ، تنوع وتكامل اقتصاده ، ويفسر التواجد المستمر للمجتمعات البدوية الى جانب المجتمعات الحضارية فيه .

ثاني المعطيات الجغرافية هو موقع الوطن العربي في وسط القارات الثلاث ، آسيا

وأفريقيا وأوروبا ، وعلى بحار ومحيطات هامة ثلاثة ، المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب . وتجسدت أهمية هذا الموقع في إبراز الوطن العربي ، قديما وعلى مر العصور ، كشبكة اتصال عالمية هامة ، وبمختلف أشكال ومضامين هذا الاتصال السلمية منها والحربية ، المادية منها والثقافية . ولنقف قليلا عند شكل هام من أشكال هذا الاتصال وهو الشكل التجاري الذي لعب دورا أساسيا في تحديد بنى وعلاقات الواقع الاجتماعي العربي القديم ، بدءا من عرب سومر وانتهاء بعرب شبه الجزيرة العربية ، وذلك من خلال المستوى العالي الذي وصل اليه والذي لم يعرفه أي شعب آخر قديما ووسيطا على وجه الإطلاق . فكما هو معروف فإن العرب قد سيطروا على التجارة العالمية منذ العصور التاريخية القديمة وحتى العصور الحديثة وبالتحديد حتى انجاز الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي ، ولنتذكر أن السبب الأساسي لهذه الاكتشافات كان بحث الأوروبيين عن طريق تجارية جديدة إلى الهند ليست تحت سيطرة العرب كوسيلة للأفلات من احتكارهم للتجارة الدولية بين الغرب والشرق .

منذ سومر والتجار المتنقلون في سورية يمارسون ، كما يقول كريمر ، « تجارة مزدهرة رابحة في البر والبحر » (٢٣) . وكان التاجر يحصل على قطعة أرض كمكافأة على جهوده التي يبذلها لصالح المجموع في عملية الاستيراد والتصدير (٢٤) . وكان تجار إيبلا في الألف الثالث قبل الميلاد يجوبون البلاد من الأناضول إلى فلسطين ومن ساحل المتوسط إلى الرافدين ، أي كانوا يحتضنون عالم الجهات الأربع آنذاك (٢٥) . أما النشاط التجاري الداخلي والخارجي الأكادي فقد وصل ذروته ، وإلى درجة لم يشهد لها مثيل في عهد سرجون (٢٦) . وقد أثبتت بعض المستندات الأثرية في آسيا الصغرى أن جماعات من الآشوريين كانوا يتعاطون أعمال السمسرة للاستيراد والتصدير ، وكانوا يديرون شؤونهم كما لو كانوا جمهوريات صغيرة مستقلة (٢٧) ، طبعاً مع الاحتفاظ بصلاتهم مع الوطن الأم في بلاد ما بين النهرين (٢٨) .

يستنتج من قوانين حمورابي أنه كان للتجار العرب البابليين وكلاء لهم في بعض فروع المحلات التجارية ، وأنهم كانوا يشكلون أحيانا شركات مساهمة (٢٩) . فكان التاجر الكبير الممول (تامكار) يكتسم الأرباح مع التاجر الصغير (شامالوم) الذي يرتحل مع البضاعة إلى المدن والمناطق البعيدة لبيعها مقابل حصة من الربح . ولكن القسم الأكبر من الأرباح لـ « التامكار » أي للتاجر الكبير الممول (٤٠) ، وقد نظمت هذه القوانين كيفية وشروط التعامل بين التاجر الكبير والصغير بما من شأنه حماية رأس المال التجاري (٤١) .

أما في شبه الجزيرة العربية فقد توزعت المراكز التجارية اليمنية اليمنية (١٣٠٠)

٦٣٠ ق.م) الطريق الممتدة من اليمن الى شمال الحجاز وأيضاً على ضفاف نهر الفرات السفلى . لكن المنطقة الهامة التي كان لها الدور الاساسي في التجارة العالمية خلال القرون التي سبقت ظهور الاسلام كانت منطقة الحجاز ، حيث كانت تمر الطريق التجارية البرية العالمية وتمر بمحاذاتها طريق بحرية عبر البحر الاحمر تنقل فيها البضائع من الهند وجزيرة سيلان وجنوب شرق افريقيا الى البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط . وكان من الطبيعي أن تنشأ في هذه المنطقة مراكز تجارية هامة ، كمكة والطائف ويثرب .

إذا كان عرب بلاد ما بين النهرين وعرب شبه الجزيرة العربية ومصر وراء تطوير التجارة البرية فقد كان العرب الفينيقيون رواد تطوير التجارة البحرية . لقد برزت تقنية الملاحة عندهم وتفوقت على كل تقنية أخرى ما بين القرن الثامن عشر وأواخر القرن الثامن قبل الميلاد . « ان بحثهم عن المواد الخام وعن الاسواق لبيع سلعهم قد دفع بتجارهم الى الامام . فتعاطوها منذ عهد سحيق ، قائمين ، بالإضافة الى مقتضيات ضرورياتهم الخاصة ، بدور السماسرة ، فجنوا الارباح من سلع غيرهم أيضاً التي أخذوا على أنفسهم أمر تصريفها : هكذا سلك الجبيليون مع مصر في الالف الثالث قبل الميلاد ، وهكذا غدت أوغاريت في الالف الثاني قبل الميلاد مستودعاً حقيقياً للعالم الايجي » (٤٢) .

انطلقت الحركة التجارية العربية السورية الفينيقية الى قبرص ، حيث الحصول على المنتجات الزراعية والنحاس ، والى مصر ، حيث اقتضت الضرورة بناء المستودعات والمحطات التجارية ، والى رودس وكريت ومنطقة البحر الاسود وبحر ايجة ، حيث الرصاص والقصدير والذهب والفضة والاسماك المملحة ، ثم الى مالطة وصقلية وسردينية وجزر الباليار . وعبروا بعد ذلك مضيقاً سموه « عمودي ملقارت » ، وهو المضيق الذي أطلق عليه أحفادهم العرب المسلمون الفاتحون لاسبانيا « مضيق جبل طارق » . بعد اجتياز الفينيقيين لهذا المضيق اكملوا مسيرتهم عبر الاطلسي ليصلوا الى ساحل اسبانيا الغربي حيث أسسوا مدينة قادش . وقد تعاونوا مع الاسبانيين على استغلال مناجم الفضة والرصاص والنحاس المتوفرة بكثرة لديهم .

من اسبانيا انطلق الفينيقيون الى بروتونية في فرنسا ثم الى سواحل انكلترا الجنوبية الفنية بالقصدير ، فاطلقوا عليها اسم بريطانيا ، أي بلاد القصدير . ووصلوا الى البلدان الاسكندنافية . بعد ذلك اتجه التجار الفينيقيون ، وتجار صور على وجه التحديد ، الى الساحل الغربي لافريقيا حيث أسسوا مدينة ليكسوس وحيث جعلوها مركزاً لنشاطهم التجاري مع الافارقة . وفي سنة ٨١٤ ق.م أنشأوا مدينة قرطاجة على

ساحل المغرب العربي في تونس ، فسيطرت هذه المدينة على التجارة البحرية غربي المتوسط في أقل من قرن واحد من الزمان فقط .

لم يكتف التجار العرب الفينيقيون بالهيمنة على التجارة في غالبية الوطن العربي ، وخاصة في سورية ومصر وبلاد ما بين النهرين والمغرب العربي ، اذن ، وانما امتدت سيطرتهم الى جميع انحاء العالم القديم المعروفة آنذاك والممتدة من الهند وايران شرقا الى فرنسا وانكلترا واسبانيا غربا . لقد انتشرت معمراتهم التجارية في جميع سواحل البحر الابيض المتوسط الذي أصبح بفضلهم بحرا عربيا سوريا فينيقيا(٤٢) .

اوردنا كل ذلك لنؤكد المستوى العالي الذي وصلت اليه التجارة في الواقع الاجتماعي العربي القديم عموما وفي واقع سورية وبلاد الرافدين على وجه الخصوص . ونضيف ، زيادة في التأكيد ، أن الصراع من أجل السيطرة على الطريق التجارية في الوطن العربي أصبح منذ ذلك الحين السبب الاساسي ليس للحروب والغزوات الخارجية فقط ، مع الفرس واليونان والرومان والاحباش وغيرهم من الطامعين في بلاد الثروة والخيرات ، وانما كان المحرك الجوهري للصراع الداخلي بين الدول العربية نفسها ، كما كان الحال ، مثلا ، بالنسبة للصراع بين إيبلا وأكاد(٤٤) .

والآن ما الذي نستطيع استنتاجه من ذلك ؟ طبعا الكثير ولكن نكتفي بالاهم :

٢ - ان وجود هذا المستوى العالي من النشاط التجاري في الواقع العربي الاجتماعي القديم يعني ، بالضرورة ، وجود مستوى مماثل له على الأقل في الانتاج البضائي في مجال نشاط الزراعة والحرف والصناعة . وبالفعل فقد كانت هذه الانشطة الاقتصادية في ازدهار مستمر استطاعت معه تغطية حاجة التجار من البضائع الغذائية والحرفية والصناعية . وقد رأينا كيف عكست قوانين حمورابي المستوى المتطور الذي وصلت اليه الحرف والصناعة العربية البابلية والعمل الاجير فيها . وهذا طبيعي وقد توافرت لهذا العمل وللعمل الاجير الرأسمالي عموما كل شروطه : مستوى مناسب من تطور قوى الانتاج ، انتاج بضاعي متطور ، سوق لقوة العمل الحرة ، نفسانية اجتماعية مناسبة لتحول قوة العمل الى بضاعة .

لا يمكن الحديث ، اذن ، عن وجود ضحالة في الانتاج البضائي في الواقع الاجتماعي العربي القديم ، حيث وجود هذا المستوى العالي في النشاط التجاري ، فمستوى الانتاج البضائي لا يمكن الا أن ينعكس على مستوى هذا النشاط أن سلبا أو ايجابا . ونذكر هنا أن تقويم مستوى هذا الانتاج ، أن كماً أو نوعاً ، يجب أن ينطلق من معطيات ومنطق العصر آنذاك وليس من معطيات ومنطق عصرنا والا وقعنا في خطأ كبير ، أي كما هو الحال بالنسبة لمستوى قوى الانتاج .

ب - وجود هذا المستوى العالي من النشاط التجاري من قبل أصحاب الملكية الرأسمالية التجارية الخاصة ، الذين كانت الغالبية العظمى من المشاريع التجارية لحساب قطاعهم الخاص الحر ، كان يعني ، بالنتيجة ، وجود برجوازية قوية في الواقع العربي الاجتماعي القديم ، لقد وصل مستواها في فترة الاشوريين ، مثلاً ، الى درجة سمحت بتحول قسم منها الى برجوازية مصرفية ، بحيث أن المصارف الخاصة لبعض الافراد كانت تقوم بتمويل بعض التجارة والصناعة مقابل فوائد على قروضها تبلغ ٢٥٪ (٤٥) . في نمو العلاقات الرأسمالية التجارية هذه تكمن احدى أهم معطيات الخصوصية في الواقع العربي القديم . وكان من المفروض ، حسب قوانين التطور التاريخي ، أن يتزامن هذا النمو مع ضمور العلاقات القطاعية ، أي أن يكون على حساب تراجع واندحار هذه العلاقات ، لكن ذلك لم يحصل حيث بقيت محتفظة بقوتها ونفوذها . وفي هذا الاحتفاظ تكمن ثانية أهم معطيات الخصوصية في الواقع الاجتماعي العربي القديم .

تحليل ذلك يمكن اختصاره في سببين أساسيين : أولهما ارتباط القطاع بالمؤسسات الدينية ذات التأثير الكبير والامتيازات الواسعة ، وثانيهما استمرار وجود المصدر الممول بالاقطاعات الجديدة وهو الغزو والحرب . فالحرب كانت تزود الملك بأراض جديدة ، في حالة الانتصار طبعاً ، فيقوم ، كالعادة بالاحتفاظ ببعضها لنفسه ولعائلته كملكية خاصة ، وباقطاع بعضها اقطاعاً مطلقاً ، أي كملكية خاصة أيضاً ، للمقربين منه أو لاعوانه أو كمكافأة لمن يستحق ، وأما المتبقي فكان يوزعه كملكية حيازة على الفلاحين مقابل التزامهم بدفع الربع وبالخدمة العسكرية حين الطلب . والحال هذا نفسه كان يستمر في فترات الاحتلال الاجنبي للوطن العربي القديم ، حيث كان الحاكم الاجنبي يقوم بنفس دور الملك هذا ، أي ملكية الاقطاعات وتوزيعها ، وبالتالي ، تعميق العلاقات القطاعية .

من الممكن القول ، انطلاقاً من كل ما ذكرناه ، أن البنية الاجتماعية للعرب القدماء ، في سورية وبلاد الرافدين (٤٥ مكرر) ، كانت مؤلفة من الطبقات والفئات الاجتماعية الآتية :

طبقة القطاعيين ، طبقة التجار الكبار أو البرجوازية التجارية الكبيرة ، الفئات الوسطى في صفوف الحرفيين والصناعيين والتجار والموظفين والمتقنين والفلاحين وغيرهم ، الفئات الكادحة في صفوف الفلاحين الصغار والحائزين والعمال والاجراء والعبيد الذين كان عملهم وتواجدهم الرئيسي في مجال الخدمة في المنازل والبساتين المحيطة بها ، ولم يمارسوا دورهم كقوة انتاجية اقتصادية كبيرة مباشرة وإنما كموضوع للتجارة بالدرجة الاولى .

الصراع الاجتماعي الاساسي الذي كان يدور في الواقع الاجتماعي العربي القديم كان بين العلاقات القطاعية بقيادة ارسقراطية عقارية مدعومة بكهان المعابد وبالتواجدين في السلطة من اصحاب القطاع ، من طرف ، وبين العلاقات الراسمالية التجارية بقيادة البرجوازية مدعومة بالتواجدين في السلطة من اصحاب المشاريع التجارية ، في الطرف الآخر . الطرفان كانا يتجاذبان السلطة والملك الى ان ترجح كفة احدهما لفترة محددة يستطيع خلالها الطرف الثاني اعداد نفسه ليكون صاحب الكفة الراجحة في فترة لاحقة ، محددة ايضا ، وهكذا .

واذا كانت هيمنة الفئات القطاعية قد ارتبطت بتعدد الحضارات ، أي المدن - الدول ، فقد ارتبطت هيمنة الفئات البرجوازية التجارية بالوحدة السياسية في دولة مركزية واحدة . ولم تكن دولة سرجون الاكادي وآشور بانيبال الاشوري وحمورابي وهانيبال القرطاجي الا امثلة واضحة على هذه الدولة البرجوازية الموحدة المركزية .

كان هناك في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، اذن ، علاقة تزامن وتوازن وصراع بين أسلوبين هما : أسلوب الانتاج القطاعي وأسلوب الانتاج الراسمالي ، بشكله التجاري طبعاً . كان بينهما توازن ديناميكي محدد دون أن يكون لأحد منهما دور مسيطر دائم . وقد بررنا ذلك نظرياً وتاريخياً من خلال معطيات الملموس الخاص لهذا الواقع . وهنا لا بد لنا من ملاحظة هامة وهي أن واقع الوجود الثنائي هذا التمايز لاسلوب الانتاج ، القطاعي والرأسمالي التجاري ، هو مختلف تماماً عن واقع مدلول « القبالة » في نظرية « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، والتي تعني وجود « وحدة عضوية غير متميزة لعناصر من العبودية والقطاع والعمل الاجير » (٤٦) ، أي أن جوهر الاختلاف متعلق بوجود التمايز أو عدمه .

ثالث المعطيات الجغرافية في خصوصية الوطن العربي هو وجود الانهار فيه واعتماده ، بالتالي ، على الري الاصطناعي النهري . أداة الانتاج هنا ، أي هذا الري ، كانت بالضرورة ، ذات طبيعة اجتماعية سواء من حيث الصنع أو الاستخدام ، وملكيته وبالضرورة أيضاً ، يجب أن تكون عامة ومن قبل الدولة بالذات باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي كانت تمثل مجموع المواطنين في نظرهم ، ووحدها التي كانت تستطيع القيام بشؤون هذه الوظيفة الاقتصادية الهامة ، سواء من حيث القدرة على الحشد العمالي أو التمويل المادي ، أو التنظيم أو التطوير .

وجود الانهار الكبيرة كان بدون شك عاملاً هاماً في صبغ الواقع العربي القديم بصبغة ما سمي بـ « الثقافة النهرية » (٤٦ مكرر) ، ولكن فقط من حيث التسريع في اغناء وتطوير فعل الزراعة عند العرب وفي معرفتهم بالدولة المركزية وفي تطويرها أيضاً . لقد كان عاملاً في تزويد هذه المؤسسة بوظيفة اقتصادية خاصة بها وهامة وهي وظيفة الري

والبناء ، وكان عاملا في ازدياد نسبة ملكية الدولة العامة من الاراضي ، الا أنه من الخطأ الكبير ، نظريا وفعليا ، أن نختزل كل العوامل المادية والروحية الاخرى ، التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية ، في هذا العامل « النهري » ، لنرى من خلاله فقط كل مواصفات الواقع الاجتماعي العربي القديم والوسيط ، كما فعل أصحاب ومؤيدو مقولة « أسلوب الإنتاج الآسيوي » .

لم تكن ملكية الدولة لوسائل وأدوات الري ولقسم من الاراضي ومن الإنتاج الحرفي والصناعي والتجاري هي الشكل الوحيد للملكية العامة في الواقع الاجتماعي العربي القديم ، بل كان هناك شكل آخر هام جدا وهو المشاعة . ولنا وقفة قصيرة عند هذه المشاعة نعرف من خلالها طبيعتها واختلافها عن « المشاعة الزراعية » أو « المشاعة القروية » (٤٧) التي يعتبرها أصحاب « أسلوب الإنتاج الآسيوي » كاحدى السمات الجوهرية لهذا الأسلوب .

عرف العرب القدماء عموما ، في سورية وبلاد الرافدين وفي غيرها من أنحاء الوطن العربي القديم ، نموذجين من نماذج المشاعة المتعددة : النموذج الاول هو النموذج القبلي البدوي الذي ما زال وسيبقى مستمرا طالما وجدت الصحارى ووجدت معها البداوة . المشاعة هنا قبلية بدائية قامت على أساس القرابة ، والارض هنا تأتي أهميتها من كونها مصدر الكلأ والماء ، وبالتالي ، فقد كانت مصدرا غير ثابت يتبدل بنفاذ هذا الكلأ والماء فيها وبرحيل القبيلة الى أرض أخرى . عدم الثبات هذا مضافا الى ضرورة العمل الجماعي في طبيعة الصحراء القاسية والمخيفة تفسر الطبيعة الاجتماعية للملكية الارض . ومنذ ذلك الحين تكرر قانون الصحراء المعروف والذي أكدته الاسلام : مشاعة الماء والكلأ والنار . أما فيما عدا ذلك فقد كان من ضمن الملكية الخاصة للبدوي ، كالخيمة والادوات الحرفية البسيطة والحيوانات المدجنة وغيرها .

الاقتصاد في المشاعة البدوية مغلوق ، أي انه لسد حاجات القبيلة بالدرجة الاولى ، ولو وجد الفائض الانتاجي لكان محدودا ، أو لكانت التجارة الناشئة عنه ضيقة على أساس المقايضة ليس الا . اتصف هذا النموذج من المشاعات بالبطء في التطور الى حد الثبات والبقاء دون مستوى المدنية والتحضر . والقانون فيها كان قانون العادات والتقاليد .

نموذج المشاعة القبلية البدوية هذا هو النموذج المثالي للمشاعة المعنية في « أسلوب الإنتاج الآسيوي » ، أنه يحمل كل مواصفاتها الاساسية (٤٨) : التجمع على أساس القرابة ، غياب الملكية الخاصة للارض ، الاقتصاد الطبيعي المغلق ، الطابع الركوندي للنشاط الاقتصادي ولكل نمط الحياة ، سيطرة العادات والتقاليد .

النموذج الثاني للمشاعة عند عرب سورية وبلاد الرافدين القدماء كان النموذج التعاوني الذي انتشر بشكل خاص عند عرب سومر في فترة دولتهم الاولى . ولنقف قليلا عند مشاعات سومر التي لم تكن سوى معابدها الدينية . لم يكن المعبد يعني آنذاك مكانا للعبادة وتقديم الذبائح ، وحسب ، بل كان يعني مشغلا أيضا وبالمضمون الحديث لكلمة مشغل اليوم . ففعل « عبد » الذي اشتقت منه كلمة « معبد » كان يعني في جميع اللهجات العربية القديمة « عمل » و « اشتغل » . وهكذا فان معابد سومر كانت مشاغل انتاجية وهياكل دينية في آن واحد ، وقد توزعت على أساس السكن جميع مواطني سومر والجوار (٤٩) .

كان كل معبد « يهيمن على ملكية الارض بهيئة امانة أو وديعة لجميع المواطنين » ، كما يقول كريم (٥٠) ، وكذلك الامر بالنسبة لجميع أدوات الانتاج الاخرى . والارض كانت مقسمة الى ثلاثة أقسام : قسم مخصص للتوزيع على الاعضاء لسد حاجاتهم ، وقسم مخصص لصالح المجموع لسد نفقات المعبد ، وكان الفائض منه يوزع كحصة منتظمة على الاعضاء ، وقسم ثالث كان أيضا لصالح المجموع ولكنه للمؤونة الاحتياطية . وكل عضو في المعبد كان يضع مهارته في التخصص في حرفة أو تجارة ما لخدمة مجموع المعبد . وكان الاعضاء المواطنون عندما يعملون ينتظمون في جماعات وتقابات . يقول هويل : « كل مواطن سواء أكان الكاهن أم التاجر أم المهني كان في الواقع فلاحا يعمل في قطعه لتأمين قوته وقوت المتوجب عليه اعالتهم . وبعد البذر وجمع الحصاد يبقى متسع كبير من الوقت لتطوير المهارات الخاصة واستغلالها » (٥١) ، أي أنه كان هناك المجال ، بالإضافة الى العمل الجماعي ، للعمل الفردي المتنوع ، وكان الفائض مادة لتجارة ناجحة ، والتاجر الناجح كان يكافأ باعطائه قطعة ارض ، كما قلنا سابقا ، ومديرو المعابد كانوا وكلاء الملك الذي هو وكيل الله ، وكان لهؤلاء المديرين ، الذين توضعوا على رأس تنظيم العمل والانتاج والتوزيع والحقوق والواجبات وشؤون الادارة عموما ، دور سياسي بارز في شؤون الحاضرة ، ولعلمهم ، كما يقول كريم ، « كانوا ينتخبون من المواطنين الاحرار في مدينتهم » (٥٢) .

نستطيع الاستنتاج بسهولة أن مشاعات سومر التعاونية هذه لم تكن تحمل من مواصفات المشاعة في « أسلوب الانتاج الآسيوي » سوى صفة واحدة هي غياب ملكية الارض الخاصة ، وتختلف عنها في جميع المواصفات الاخرى : فالتجمع فيها على أساس المكان والجوار وليس القرابة ، الانتاج البضاعي فيها متنوع متطور بحيث يسمح بوجود السوق والتجارة المزدهرة (٥٣) ، أي أن اقتصادها لم يكن طبيعيا مغلقا ، أما القوانين فيها فلم تكن العادات والتقاليد ، وانما القوانين المتطورة المكتوبة والتي كانت اول قوانين في العالم (٥٤) .

وإذا عرفنا أن المشاعة البدائية ، التي هي التشكيلة أو المرحلة الاولى في تطور تاريخ البشرية ، تحمل نفس الموصفات الاساسية المذكورة للمشاعة في « أسلوب الانتاج الآسيوي » والتي هي بعيدة كل البعد ، كما رأينا ، عن موصفات مشاعات سومر ، عرفنا أن هذه المشاعات لا يمكن اعتبارها ، من أي منطلق كان ، كمشاعات بدائية خاصة إذا أدركنا المستوى العالي من التنظيم الذي ساد فيها والذي لا يمكن الا أن يكون انعكاسا لمستوى عال في الانتاج وقواه ، لقد كانت كما يقول فرانكفورت : « جهدا تعاونيا منظما الى أبعد دقائق التنظيم » (٥٥) . وإن الملكية العامة فيها بالاضافة الى التنظيم المتطور وتحقيق العدالة والمساواة ، نسبيا بالطبع ، قد دفعت بكثير من الباحثين ، ومنهم كريم ودافيد و فرانكفورت ، الى تأكيد الوجود الاشتراكي في سومر منذ الالف الثالث قبل الميلاد (٥٦) .

ان الحديث عن وجود مشاعات خارج هذين النموذجين في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ، كالمشاعات « الآسيوية » ، « الزراعية » أو « القروية » ، هو ضرب من الخيال والوهم ، الا اذا اعتبرنا أن وجود ظاهرة حيازة الارض بهذا القدر أو ذاك كاف وحده للبرهان على وجود هذه المشاعات . يجب أن نعرف هنا أن هذه الحيازة قد تواجدت مع الملكية الخاصة للارض وللمشروع الاقتصادي في شتى ميادينه المختلفة عموما ، ومع المستوى العالي في تطور قوى وفعالية الانتاج ، ومع سيادة القانون والتجمع على أساس الجوار والعمل ، ومع التطور في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام ، والذي وصل حدا كبيرا من المدنية والتحضر في جميع مجالات الحياة المتنوعة . ويجب أن ننتبه الى حقيقة أخرى هامة وهي أن الفروق بين حيازة الارض وبين الملكية الخاصة لها ، عمليا ، كانت ثانوية جدا ، فالحائز على الارض له الحق في التصرف بها كالمالك لها تماما فيما عدا حق البيع فقط .

إذا أضفنا حقيقة انتفاء وجود نموذج المشاعات « الآسيوية » في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين الى ما سبقه من معطيات تاريخية بينت وجود الملكية الخاصة للارض ولغيرها ، وأكدت تواجد العلاقات القطاعية والراسمالية التجارية المتمايزة والمتصارعة ، ووجود المستوى العالي من تطور القوى المنتجة ، وبالتالي ، ارتفاع مستوى الفعالية الانتاجية في شتى الميادين الاقتصادية ، الزراعية والحرفية والصناعية والتجارية ، وما نتج عنه من مدنية وحضارة شملت جميع عوالم الحياة المادية والروحية ، فكانت الام والاساس لكل حضارات العالم ، فأننا نكون قد برهنا على انتفاء وجود معظم معطيات « أسلوب الانتاج الآسيوي » في هذا الواقع . ولا يبقى علينا سوى مهمة مناقشة معطى آخر واحد فقط هو الدولة « الآسيوية » ذات الصفة الدينية والمدنية المالكة الحاكمة والمركزية المستبدة ، والتي هي فوق كل الطبقات .

والسؤال الآن : ما هو مدى انسجام مواصفات الدولة هذه مع مواصفات الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين ؟

٥ - الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين :

انطلاقاً من قناعتهم بهيمنة ما يسمى بـ « الثقافة النهرية » في الواقع الاجتماعي العربي القديم فإن مؤيدي « أسلوب الانتاج الآسيوي » قد أكدوا اتصاف الدولة فيه بكل مواصفاتها المرتبطة بهيمنة هذه الثقافة وهذا الأسلوب ، وخاصة من حيث ملكيتها للأرض ولوظيفة الري ومن حيث ارتباطها بالدين واتصافها بالاستبداد . وقبل البدء بالحديث عن الدولة العربية في سورية وبلاد الرافدين في العصور القديمة نرى من المفيد أن تلفت النظر هنا الى أن مقولة « الثقافة النهرية » بشكل عام هي مقولة بعيدة عن العلمية وتتناقض مع قوانين حركة التطور التاريخي ، وذلك من زاوية اعتمادها على العامل الجغرافي ، وبالتحديد على الجزء « النهرية » فيه ، كعامل وحيد في تحديد الثقافة لهذا الشعب أو ذاك ، وأهمالها لبقية العوامل الأخرى ، الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والفكرية وغيرها . ان العامل « النهرية » وحده لا يستطيع أن يخلق خصوصية ثقافية ولكنه عامل من جملة العوامل الأخرى في تحديد طبيعة وبنية الدولة . ونعود الى الدولة العربية القديمة عند عرب سورية وبلاد الرافدين .

لا شك أن ملكية الدولة عندهم لأدوات ووسائل الري الاصطناعي قد ساهمت ، بالإضافة الى أسباب ذكرناها سابقاً (٥٧) ، في ازدياد نسبة ملكيتها العامة من الأراضي . ولكن علينا أن ننتبه الى ضرورة التمييز ما بين ملكية الملك وأعوانه وأقربائه ومقربيه للأرض أو للمشروع الحرفي والصناعي والتجاري وغيره على وجه العموم ، والتي هي ملكية خاصة بجهة كغيرها من الملكيات الخاصة تماماً في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين . وبين الملكية العامة للدولة باعتبارها تمثل مصلحة جميع مواطنيها الذين هم المالكون الحقيقيون غير المباشرين لها . وكان على الدولة مهمة المحافظة على استمرار مستوى ملكيتها العامة هذه في حدود معينة كقيلة بتزويدها بالامكانيات اللازمة لقيامها بوظيفتها الاقتصادية والحربية ، فالأولى تتطلب حشداً عمالياً للبناء وكادراً إدارياً للتنظيم ورصيداً مالياً للتمويل ، والثانية تتطلب حشداً للقوة الدفاعية والهجومية ، وكلاهما يستلزم الاقطاعات اللازمة كقيلة بتأمين الحشد البشري والمالي معاً ، حيث أن عملية الحشد كانت تتم من خلال قيام الدولة ، ممثلة بالملك ، باقطاع الأراضي ، كحيازة ، الى من يلتزم بالقيام بالخدمة العسكرية وقت الطلب والحاجة ، ويتكفل بتقديم الريع الذي كان أحد الموارد الأساسية لخزينة الدولة .

ويجب التأكيد على أن تواجد الملكيتين المذكورتين في الدولة العربية القديمة في

سورية وبلاد الرافدين لم تكن لتحدد وحدها طابعها الطبقي ، فهي لم تكن مؤسسة فوق المجتمع ومستقلة عن واقعه ، بل كانت جزءا هاما منه تتحدد ، كغيرها من الاجزاء ، بهوية العلاقات الانتاجية السائدة فيه في هذه المرحلة أو تلك ، وتحتوي ما تحتويه من طبقات وفئات اجتماعية . ان وجود العلاقات الاقطاعية والراسمالية التجارية المتميزة والمتصارعة في هذا الواقع قد انعكس على طبيعة وبنية الدولة فيه ، فتواجد فيها اقطاعيون الى جانب الراسمالين التجاريين ، وانعكست صراعاتهم ، بأسبابها ونتائجها ، على المنازعات الداخلية فيها ، من جهة ، وعلى تحديد هويتها العامة ، من جهة أخرى . فكانت هويتها حسب العلاقات الانتاجية المهيمنة في هذه الفترة الزمنية أو تلك ، تارة راسمالية تجارية كما هو الحال في دول سرجون وحمورابي وآشور وانيبال ونبوخذ نصر ، وتارة اقطاعية ، كما هو الحال في دول جميع الفترات التي سبقت قيام هذه الدول الراسمالية والتي شهدت سيطرة كهان المعابد الاقطاعيون بشكل خاص . هذا وان طبيعة الدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين ، اقطاعية كانت أم راسمالية تجارية ، لا يمكن الا ان تنعكس على قطاعات الملكية العامة فيها ، بحيث يخدم في النتيجة ، مثل غيره من القطاعات ، مصالح الفئة المهيمنة ، مما ينعكس ، بالضرورة ، على طبيعة علاقات الدولة ليس مع الفلاحين الحائزين على الاقطاعات ولا مع عمال الورش الحرفية والصناعية فقط ، وانما مع جميع طبقات وفئات المجتمع .

لم تكن الدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين ، وبمختلف هويتها وبنيتها الاجتماعية ، لتتوانى عن استخدام سلطتها الدينية في توطيد سلطتها المدنية ، الا ان تأثير هذه السلطة في البنى التحتية كان ثانويا جدا ، على عكس ما يؤكد مؤيدو « أسلوب الانتاج الآسيوي » اذ أن مضمون تمتع الملك ، باعتباره الها أو كيلا للاله ، بملكية الكون الارضي ، بما فيه من أرض وبشر ومادة وروح ، كان مضمونا مجردا نظريا لم يرافقه الا بترجمة ثانوية جدا على أرض الواقع الاجتماعي ، حيث بقي التموضع الملموس في عملية الانتاج العامل الاساسي في تحديد المالك والملوك والملكية . تماما كما هو الحال مع فكرة الملكية الالهية في يومنا هذا والتي هي امتداد تاريخي لفكرة الملكية الالهية في يومنا هذا والتي هي امتداد تاريخي لفكرة الملكية الالهية القديمة هذه ، فله ملك السموات والارض ، لكن الملكية الملموسة في الواقع الارضي لاصحابها المباشرين ، افرادا كانوا أم جماعات أم دولا .

اما بالنسبة للسلطة فان الصفة الدينية الالهية للملك قد لعبت دورا أساسيا في توطيده ولكن ليس بصفته الاستبدادية . فاذا عرفنا أن الصفة الدينية الالهية هذه قد اقترنت عند العرب القدماء بقيم الحكمة والعدل والمساواة والرحمة ومحاربة الظلم ومناصرة الضعفاء والفقراء (٥٧مكرر) ، الى جانب اقترانها بالقيم الاخرى كالقوة والقدرة ،

أدركنا أن اتصاف الملك بها يعني اتصافه بقيمها هذه ، مما يعني ، بالنتيجة ، التزامه والتزام دولته بالقيام بإجراءات العدل والمساواة والحرية . ونذكر بناء عليه أن الصفة الدينية قد لعبت ، على عكس ما يعتقد مؤيدو « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، دورا أساسيا في وجود الحرية ، النسبية دائما ، في الواقع الاجتماعي العربي القديم . هذا وإن أية دراسة للحرية عند العرب القدماء ، النظرية والممارسة ، تؤكد أنهم أول من عرفوها وطوروها ومارسوها بمختلف أشكالها ومضامينها (٥٨) . وإن المقارنة الموجزة الآتية بين وضع الحرية عند العرب الفينيقيين وعند اليونان تبرهن على هذه الحقيقة التاريخية .

الجمعية الوطنية في قرطاجة ، أعظم مدن هؤلاء العرب ومنافسة روما على زعامة البحر الأبيض المتوسط ، قد ضمت في صفوفها جميع أهلها بدون استثناء (٥٩) ، لأن ديمقراطية العرب الفينيقيين كانت ضد أي استثناء طبقي أو عرقي . بينما الجمعية الوطنية الاثينية (الاكليزيا) حرمت على العبيد والمرأة وجميع العاملين بيدهم وكل من كان من أصل غير اغريقي ، لأن ديمقراطية اليونان حرمت هؤلاء من حق المواطنة ، وبالتالي من جميع حقوقهم المدنية والسياسية (٦٠) . والجمعية الوطنية في قرطاجة هي التي كانت تنتخب مجلس الشيوخ المكون من ثلاثمائة عضو من أهل المدينة الكبار ، وهي التي كان لها الحق في قبول أو رفض قراراته (٦١) ، بينما كان أعضاء مجلس الشيوخ في أثينا يختارون بالقرعة وبالدور من سجل الموظفين (٦٢) . وقد وصف ارسطوطاليس دستور قرطاجة بأنه « أرقى من سائر دساتير العالم في كثير من نواحيه » (٦٣) .

ولم تكن ديمقراطية العرب الفينيقيين هي الوحيدة التي سبقت ديمقراطية اليونان هذه الحقيقة يؤكدها اطلاق بسيط على إجراءات دولة أوركا جينا السومري ، الذي كان يفتخر منذ الألف الثالث قبل الميلاد بأنه « وهب شعبه الحرية » (٦٤) ، وعلى إجراءات سرجون (شيروكين) الاكادي في الألف الثالث قبل الميلاد أيضا ، وعلى قوانين وإجراءات حمورابي في الألف الثاني قبل الميلاد ، والتي كانت في معظمها ، ونسبيا دائما بالطبع ، ضد الظلم الاجتماعي ولصالح قيم العدل والحرية والمساواة (٦٥)

مما تقدم نستطيع التمييز وبالتالي التأكيد على نفي وجود ظاهرة الاستبداد كطابع مميز للدولة العربية القديمة في سورية وبلاد الرافدين . ونحن إذ نذكر بأن هذه الظاهرة ذات وجود نسبي ، بالنسبة لجميع دول العالم وعلى مرّ العصور والازمنة ، فإننا نؤكد أيضا على أن هذا الوجود في مؤسسات الدولة العربية القديمة كان في أضعف وأصغر نسبه ، وخاصة إذا ما قورن مع وجودها في بقية دول العالم .

الخاتمة :

بعد تقديمنا للمعطيات التي تنفي اتصاف الدولة في الواقع الاجتماعي العربي القديم في سورية وبلاد الرافدين بمواصفات الدولة « الآسيوية » الاستبدادية ، دولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، نكون قد قدمنا جميع الحقائق التاريخية التي تدحض وجود هذا الأسلوب فيه من جهة ، وتؤكد خصوصيته الحضارية ، من جهة أخرى .

أهم مكونات هذه الخصوصية قد تمثل بقدم الحضارة العربية التي سبقت جميع حضارات العالم القديم بآلاف السنين والتي كانت أساسا لها جميعا في شتى ميادين الحياة الانسانية المادية والروحية . ان الاساس العروبي لهذه الحضارات التي أتت كلها من الشرق هو الذي دفع الباحث الفرنسي المعروف بيير روسي الى القول : « يجب علينا أن نعرف العروبة كثقافة الشرق الوحيدة » (٦٦) .

بناء على ما تقدم ، ومن منظور علمي موضوعي بحث ، لا يجوز مطلقا وضع الواقع الاجتماعي العربي ذي المستوى الحضاري العالي على مستوى واحد مع أي واقع آخر متخلف سواء تحت مظلة « أسلوب الانتاج الآسيوي » المقترن وجوده بوجود التخلف والبربرية والاستبداد ، أو تحت مظلة واقع المجتمعات « ما قبل الرأسمالية في آسيا وإفريقيا وأمريكا ما قبل كولومبس » (٦٧) المتضمن تناقضا صارخا مع قانون العلاقة الجدلية ما بين الخاص والعام ، وذلك من خلال تجاوزه لخصوصية هذه المجتمعات التي تؤكد اختلاف واحدتها عن الآخر ، وخاصة ما تعلق منها بالخصوصية العربية القومية المتميزة للوطن العربي القديم ، سواء على المستوى الواقع الانتاجي المادي أو على مستوى الوعي الاجتماعي ، والتي بها وحدها تلج أبواب معرفته الحقيقية التي غابت طويلا في جهل الكثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة .



مراجع البحث

- (١) راجع يوري ف. كاتشانفسكي ، عبودية ،
اقطاعية ، أم أسلوب انتاج آسيوي ، موسكو
١٩٧١ ، ترجمة د. عارف دليلا ، الطبعة
الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ،
ص ٢٠ .
- (٢) انظر طيب التيزيني ، الفكر العربي في بواكيره
وآفاقه الاولى ، الطبعة الاولى ، دار دمشق
دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ٨٧-٨٩ .
- (٣) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) استخدم شارل بارن هذا التعبير في دراسته:
« ما قبل التاريخ في حوض البحر الابيض
المتوسط وأسلوب الانتاج الآسيوي » ، وذلك
في مجلة : . 1966 . *la Pensées* , Juil .
- (٦) كاتشانفسكي ، ص ١٤٦ .
- (٧) راجع كتاب : الماركسية والتراث العربي
الاسلامي ، تأليف مجموعة باحثين ، الطبعة
الثانية ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢ ،
وراجع أيضا كتاب : نمط الانتاج الآسيوي
وواقع المجتمعات العربية ، تأليف مجموعة
باحثين ، دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٤ ،
وهو نشر لباحث ندوة حول نفس موضوع
عنوان الكتاب .
- (٨) راجع كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص
١٤٦ - ١٥١ و ١٩٥ - ٢١٢ و ص ٢٥٧-٢٤٩ .
- (٩) انظر موسوعة الهلال الاشتراكية ، الطبعة
الاولى ، دار الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨ .
- (١٠) ف. كيللي وم. كوفالزون ، المادية التاريخية ،
موسكو ، ترجمة أحمد داوود ، الطبعة الثانية
دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ ، ص ٤ .
- (١١) راجع نفس المصدر ، ص ٨٤ و ٢٩٦-٢٣٣ .
- (١٢) انظر مداخلتنا على بحث الدكتور طيب
التيزيني الذي قدمه في الندوة الفكرية حول
الحرية والتي نشرت في كتاب بعنوان : الندوة
الفكرية الثانية حول الحرية ، حزب البعث
العربي الاشتراكي ، القطر العربي السوري ،
القيادة القطرية ، مكتب الاعداد الحزبي
القطري ، دار البعث ، دمشق ، ١٩٨٦ ،
والمداخلة في ص ٤٠ - ٤٢ .
- (١٣) كيللي وكوفالزون ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- (١٤) نفس المصدر ، ص ١٣١ .
- (١٥) نفس المصدر ، ص ١٢٣ .
- (١٦) طابعها الفردي أي من كون تقنياتها معتمدة
على التشغيل الفردي لها ، لكن ظروف الحياة
القاسية هي التي سببت استخدامها جماعيا .
- (١٧) انظر بيير روسي ، مدينة ايزيس أو التاريخ
الحقيقي للعرب ، ترجمة فريد جحا ، منشورات
وزارة التعليم العالي ، دمشق ، ١٩٨٠ ،
ص ١٢ - ٦٦ .
- (١٨) حول البرهان على عروبة السومريين التي نجح
الاستعماريون والجهلة في حجبها طويلا راجع:
أحمد داوود ، تاريخ سورية القديم ،
تصحيح وتحرير ، دار المستقبل ، دمشق ،
١٩٨٦ ، ص ١٩٩ - ٢٨٨ ، وانظر : محمد
أسعد طلس ، تاريخ العرب ، المجلد الاول ،
الطبعة الثانية ، دار الاندلس ، ١٩٧٩ ،
ص ١٥ .
- (١٩) ان جميع المصادر التاريخية القديمة وجميع
الدواست الحديثة تؤكد عروبة البربر التي
لم تكن مثار التشكيك الا في فترة الاستعمار
الفرنسي لدول المغرب العربي بهدف التفرقة
وعزل البربر واستغلالهم لصالح ترسيخ
وجود هذا الاستعمار في المنطقة ، انظر ،
على سبيل المثال ، محمد عابد الجابري ،
« بقطة الوعي العروبي في المغرب ، مساهمة
في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية » (في كتاب
تطور الوعي القومي في المغرب العربي ، مجموعة

- وملكية الاراضي في الاسلام ، دار الحدادة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٥ - ٤٨ .
- (٣١) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٣٠١ .
- (٣٢) انظر روسي ، المصدر السابق ، ص ١٤-٣٧ وانظر ديورانت ، المصدر السابق ، المقدمة ، ص ٩ - ١٠ ، وراجع : Khaldi, op. cit.
- (٣٣) صمويل كريم ، من الواح سومر ، ترجمة طه باقر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، وبدون تاريخ ، ص ١٠٧ .
- (٣٤) انظر هنري فرانكفورت ، فجر الحضارة في الشرق الادنى ، ترجمة ميخائيل خوري ، دار الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٨٢ وداوود ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .
- (٣٥) عفيف بهنسي ، وثائق ايبلا ، دمشق ١٩٨٤ ص ٢٨ .
- (٣٦) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢٥٥ .
- (٣٧) أندريه ايمار وجانين أوبوايه ، تاريخ الحضارات العام ، الجزء الاول ، الشرق واليونان القديمة ، ترجمة مزيد م. داغر وفؤاد ج. أوريخان ، الطبعة الثانية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٨ .
- (٣٨) نفس المصدر .
- (٣٩) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٣٠٢ .
- (٤٠) المواد ٩٩ - ١٠٦ من شريعة حمورابي ، انظر نفس المصدر ، ص ٣٠٢ و ٦٧٧ - ٦٧٨ .
- (٤١) نفس المصدر ، وانظر عيد مرعي ، « التاجر ونشاطاته في العصر البابلي القديم » (مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، العدد ٢٣ و ٢٤ ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٨ - ١٥٧) .
- (٤٢) ايمار وأوبوايه ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
- (٤٣) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢٨٤ - ٣٩٠ .
- (٤٤) بهنسي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (٤٥) ديورانت ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
- (٤٥مكرر) راجع فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٢١٩ - ٤٠٣ وانظر لنفس المؤلف : « العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ما بين النهرين
- باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣ - ٦٨) .
- (٢٠) كيللي وكو فالزون ، المصدر السابق ص ٥٢ .
- (٢١) راجع ول ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الثاني من المجلد الاول ، ترجمة محمد بدران ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٤ .
- (٢٢) نفس المصدر .
- (٢٣) نفس المصدر ، ص ٢٨٠ .
- (٢٤) افلين كلينكل - براندت ، رحلة الى بابل القديمة ، ترجمة زهدي الداوودي ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٨٤ ، ص ٨٩ - ١٠٣ .
- (٢٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٢ .
- (٢٦) راجع هذه القوانين في المجلد الاول من كتاب نعيم فرح ، تاريخ الفلاحين في الوطن العربي دار البعث ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص ٦٦٣ - ٦٩٧ .
- (٢٧) نفس المصدر .
- (٢٨) انه الباحث الايطالي ماريو ليفراني . انظر : Tarif Khaldi (Ed.) Lande Tenure and Iransformation in the Midlle East , Beirut , A.U.B. 1984 .
- انظر ملخص مسعود ضاهر في مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٧٦ ، ١٩٨٥ ، ص ١٦١ - ١٦٧ ، وملخص نقولا زيادة في (مجلة الوحدة ، باريس ، العدد ١٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٤١ - ١٥١) .
- (٢٩) راجع فرح ، المصدر السابق ، ص ٦٦٣ - ٧١٦ ، ولنفس المؤلف ، التاريخ القديم وما قبله ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٣٤٥ - ٣٩١ .
- (٣٠) فرح ، تاريخ الفلاحين ... ص ٧٦ - ٨١ و ص ١٠١ و ١١٣ - ١١٤ و ٢٠٢ - ٢١٢ و ٢٦٧ - ٢٦٩ و ٢٩٠ - ٢٩٦ و ٣٠٠ - ٣١٣ و ٤٠٤ - ٤١٠ ، وانظر الباحثين المقدمين الى الندوة من قبل د. عيد مرعي ود. فيصل عبد الله ، وانظر محمد علي نصر الله ، تطور نظام

- (٥٩) انظر ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الاول من المجلد الثالث ، ترجمة محمد بدران جامعة الدول العربية ، القاهرة ، دون تاريخ ص ٩١ .
- (٦٠) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الثاني الكتاب الثالث ، ترجمة محمد بدران ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢١-٢٣ و ص ٦٣ - ٦٤ ، وانظر مجموعة مؤلفين ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، الطبعة الثانية ، الدار المالية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٣-٢١ .
- (٦١) ديورانت ، المصدر السابق ، الجزء الاول من المجلد الثالث ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٩١ .
- (٦٢) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الثاني ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- (٦٣) نفس المصدر ، الجزء الاول من المجلد الثالث نفس المعطيات السابقة ، ص ٩١ .
- (٦٤) نفس المصدر ، الجزء الثاني من المجلد الاول نفس المعطيات السابقة ، ص ١٧ .
- (٦٥) راجع داوود ، المصدر السابق ، ص ٣٧٤ - ٣٨١ .
- (٦٦) بير روسي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
- (٦٧) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، حيث تتردد هذه المقولة باستمرار .
- (٥٩) السورية » (مجلة دراسات تاريخية ، دمشق العدد ٢٣ - ٢٤ ، ص ١٠٣ - ١٣٧ والعدد ٢٥ - ٢٦ ، ص ٨٠ - ١١١) .
- (٤٦) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
- (٤٦مكرر) انظر لاحقا ، ص ٢٤ .
- (٤٧) تيزيني ، المصدر السابق ، ص ٨٧-٨٩ .
- (٤٨) كاتشانفسكي ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٩٤ .
- (٤٩) فرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .
- (٥٠) كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- (٥١) ب. هويل ، (مجلة الانسان ، عدد ١٤٤ ، ١٩٤٧) .
- (٥٢) كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- (٥٣) نفس المصدر ، ص ١٠٧ .
- (٥٤) نفس المصدر ، ص ١١٥-١٢٢ ، وفرح ، تاريخ الفلاحين ... ، ص ٢٦٠ - ٢٦٩ .
- (٥٥) فرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- (٥٦) انظر كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- و م. دافيد (مجلة تاريخ الحقوق) ، جزء ١٤ ، ص ٣-٤ ، وفرانكفورت ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (٥٧) انظر سابقا .
- (٥٧مكرر) راجع بحثنا المقدم الى الندوة الفكرية الثانية حول الحرية ، والذي كان بعنوان : « الحرية في التاريخ العربي القديم » ، نفس المعطيات السابقة ، ص ٥٣ - ٨٣ .
- (٥٨) نفس المصدر .



